UN LIBRARY

JUN 18 1991

UN/SA COLLECTION

S

الأمم المتحدة

مجلس الامن

PROVISIONAL

S/PV.2992
14 June 1991

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والتسعين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ١٤ ، حزيران/يونيه ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد بيشيو	(كوت ديفوار)
الاعضاء :	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد فورونتسوف
إكوادور	السيد أيالا لاسو
بلجيكا	السيد نوتردام
رومانيا	السيد مونتيانو
زائير	السيد لوكابو خابوجي انزاجي
زمبابوي	السيد مومبنغيفوي
الصين	السيد جن يونغجيان
فرنسا	السيد مريميه
كوبا	السيد الاركون دي كيسادا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد رتشاردسون
النمسا	السيد هوهنفلنر
الهند	السيد غاريخان
الولايات المتحدة الامريكية	السيد واطسون
اليمن	السيد الاشطل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

UN LIBRARY
UNISA COLLECTION

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٠ .

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بما أن هذه هي الجلسة الاولى التي يعقدها مجلس الامن هذا الشهر ، أود بالنيابة عن المجلس وبالاصالة عن نفسي ، أن أشيد إشادة حارة بسلفي المرموق السيد لي داويو الممثل الدائم للصين ، على الخدمات التي أداها رئيسا للمجلس لشهر أيار/مايو . وإنني إذ أعرب عن امتناني للسفير لي على كياسته ومواهبه الدبلوماسية التي أبداها في إدارة أعمال المجلس في الشهر الماضي ، تحدوني الثقة بأنني أتكلم باسم أعضاء المجلس كافة .

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

الحالة في قبرص

تقرير الامين العام عن عملية الامم المتحدة في قبرص (S/22665 و Add.1 و 2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي تركيا وقبرص واليونان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة ، دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد أكسين (تركيا) والسيد مافروماتيس (قبرص) والسيد إكسارشوس (اليونان) مقاعد على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أذكر بأن أعضاء المجلس اتفقوا أثناء المشاورات على توجيه دعوة للسيد عثمان إرتوغ وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . وما لم أسمع اعتراضا ، سأعتبر أن المجلس يقرر توجيه الدعوة للسيد إرتوغ وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

في اللحظة المناسبة ، سأدعو السيد إرتوغ إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

يبدأ مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

أمام أعضاء المجلس تقرير الامين العام عن عملية الامم المتحدة في قبرص عن الفترة من ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ (S/22665 و Add.1 و2) .

معروض على أعضاء المجلس أيضا مشروع قرار (S/22700) أعد أثناء مشاورات المجلس .

أفهم أن المجلس مستعد الآن للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم أسمع اعتراضا سأطرح مشروع القرار للتصويت .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

أجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، إكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوبا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الامريكية ، الهند ، اليمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا . اعتُمد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ٦٩٧ (١٩٩١) .

أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص .

السيد مافروماتيس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بداية أن أهنئكم على توليكم واجباتكم رئيسا لمجلس الامن لشهر حزيران/يونيه ، وعلى تبوئكم منصب الممثل الدائم لبلدكم كوت ديفوار لدى الامم المتحدة ، بلدكم الذي ارتبط به بلدي قبرص دائما بأوثق العلاقات الودية . أود في الوقت ذاته أن أغتنم هذه الفرصة لارجوكم أن تنقلوا الى سلفكم أحر تهانينا على

توليه واجباته وزيرا لخارجية كوت ديفوار ، وتمنياتنا له بكل نجاح في واجباته السامية الجديدة .

ومن خلالكم ، سيدي الرئيس ، أود أيضا أن أتوجه بعبارات التهاني والتقدير للممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية ، السيد لي داويو على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال المجلس أثناء شهر أيار/مايو .

كما نتوجه بالشكر والتقدير لأعضاء مجلس الامن كافة ، لا على اتخاذهم بالاجماع القرار ٦٩٧ (١٩٩١) القاضي بتمديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وبعثة الامين العام للمساعي الحميدة لفترة ستة أشهر أخرى فحسب ، بل أيضا ، وهو الاهم ، على دعمهم الثابت واهتمامهم المستمر في السعي لحل مشكلة قبرص التي طال أمدها أكثر مما ينبغي ، والتي استعصى علينا حلها لسنوات بسبب العقبات التي توضع باستمرار على طريق جهود الامين العام من جراء رفض تركيا قبول القرارات الالزامية العديدة التي اتخذها المجلس بشأن المشكلة ، والتعاون في تنفيذ تلك القرارات .

وأود أن أغتنم الفرصة مرة أخرى لأعرب عن أعمق تقديرنا وامتناننا للامين العام على الطريقة المتسقة والقائمة على المبدأ التي ما فتئ يسعى بها من أجل إيجاد حل عادل وناجع للمشكلة . نشكره ، ونتعهد له مرة أخرى بتقديم تعاوننا الكامل وغير المشروط وصولا إلى التسوية التي طال انتظارها لمشكلة قبرص . هذا التعهد من جانبنا ، والذي يتجلى في الموقف الايجابي الثابت الذي تتخذه حكومة قبرص ، ليس تشدقا محضا بالالفاظ ، كما ثبت للأسف في حالة الآخرين ، ولكنه تأكيد لالتزام حكومة قبرص الراسخ بأن تتعاون على نحو بناء ، وبحسن نية وصدق وإخلاص .

نتوجه بالشكر والتقدير أيضا إلى قائد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، اللواء كلايف ميلنر ، ولجميع ضباطه ورجاله ، وللممثل الخاص للامين العام السيد أوسكار كاميليون ، ولوكيل الامين العام السيد ماراك غولدينغ والممثل الخاص المناوب السيد غوستاف فيسيل .

وفي هذه المناسبة اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، بأن أعرب عن شكري الخاص للبلدان التي تساهم بقوات في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، والتي على الرغم من الازمة المالية الحادة التي تواجه القوة ، ظلت على تفانيها في رسالتها ، فابقت على اشتراكها في القوة وواصلت تقديم خدماتها بنفس مستويات الكفاءة الرفيعة التي عهدناها فيها .

أود أن أتوقف لحظة عند مسألة تمويل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص المشار إليها في تقرير الامين العام S/22665 المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ ، وأن أؤكد من جديد قلق حكومة قبرص حيال هذه المشكلة المالية المزمنة التي تعرض للخطر أهم وأنجع عمليات الامم المتحدة لحفظ السلم .

إن قبرص ، على الرغم من تعدد المشاكل التي نجمت عن غزو واحتلال تركيا لهذا الجزء من بلادنا الذي كان قبل الغزو مصدر ثلثي الناتج القومي الإجمالي ، ما فتئت تساهم بشكل كبير في تكاليف قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص نقديا وماديا على حد سواء . في العام الحالي خصصت قبرص ٢,٧ مليون دولار من ميزانيتها للمساهمة في تمويل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ويشمل هذا المبلغ مليون دولار كتبرع نقدي ، بينما خصص مبلغ أكبر بقليل لصيانة مخيمات قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . أما المبلغ المتبقي فقد خصص لنفقات أخرى مثل إيجار الممتلكات الخاصة لتلبية احتياجات قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وتوفير الكهرباء لنقاط مراقبة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بالاضافة الى العمل المتصل بانشاء هياكل جديدة وتجديد المباني القديمة لتلبية احتياجات القوة . وكمثال على ما ينطوي عليه ذلك يكفي القول إنه فيما يتعلق بفندق ليدرا بالاس المشهور المستخدم كمقر للامم المتحدة ، قدمت حكومة قبرص ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه قبرصي ، أي ما يعادل مليون دولار ، لتجديد الفندق ، كما تعهدت بصيانته بما يتلاءم واحتياجات القوة . لقد رأيت من المناسب أن أشير الى المعلومات والارقام الآنفة الذكر بشيء من التفصيل لانه يبدو أن بعض أعضاء المجلس لا يدركون نطاق وتفاصيل مساهمة قبرص في تلبية احتياجات قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بالكامل .

كم هو مألوف من تركيا ، الغازي الجديد المسؤول عن ضرورة الابقاء على قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، ألا تقدم أية مساهمة لسنوات عديدة . ولكن هل كان أحد يتوقع خلاف ذلك من تركيا ، التي عُرف عنها انتهاكها المستمر للمبادئ والاعراف ؟

من المؤسف حقا أنه لم يتسن التوصل حتى الآن الى حل لهذه المشكلة . اننا نناشد جميع الاعضاء أن يختتموا مداولاتهم في أقرب وقت ممكن وأن ينظروا بجدية في الخيار المجدي الوحيد - وهو الانصبة المقررة بالاقتران مع نظام التبرعات الطوعية الحالي - وإدخال التغييرات الضرورية الاخرى . وعلى الرغم من أن الجزء الذي يتناول المساعي الحميدة من تقرير الامين العام موجز - حيث أن التقرير الآخر الذي طُلب تقديمه في بيان رئيس مجلس الامن في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩١ لن يقدم إلا بعد بضعة أسابيع - فسأحاول أن أعرض بايجاز التطورات التي وقعت منذ كانون الاول/ديسمبر الماضي .

من أهم التطورات التي حصلت في الفترة قيد الاستعراض عكس احتلال الكويت وتحريرها بكل ما يحمله ذلك من عبرة للبلدان المحتلة لبلدان أخرى انتهاكا للقانون الدولي وقرارات مجلس الامن . ومما يؤسف له أن تركيا لم تستوعب ، بعد ، هذه العبرة بكاملها ، مع أن إدراكها لحقيقة أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يتغاضى لفترة أطول عن المفارقة التاريخية المتمثلة في احتلال قبرص ، قد أرغمها على الشروع في اتصالات مباشرة مع الامين العام . ولسوء الحظ ، ليست لدينا أدلة قاطعة على تحرك تركيا بالفعل صوب إيجاد حل إيجابي للمسائل التي تتسم بأهمية قصوى مثل مسألة الاراضي وعودة اللاجئين وحرية الاستيطان وانسحاب قوات الاحتلال . وإن الحاجة الى هذا الرد ، وهو شرط مسبق لإحراز التقدم ، يعترف بها الجميع .

واستنادا الى بعض المؤشرات على أن تركيا قد اتخذت موقفا معقولا ، كان يحدونا الامل في أن نتمكن من الاشارة الى بعض التقدم في هذا الاجتماع . إلا أن آمالنا وآمال المجتمع الدولي خابت نتيجة تعنت تركيا المستمر . فلنأمل أن تعيد الاسابيع القلائل المقبلة والجولة الخامسة من المحادثات المتوقعة بين الامين العام وحكومة تركيا شيئا من التفاؤل . وفي ظل هذه الظروف ، يعد نجاح هذه المحادثات شرطا مسبقا ضروريا لاتخاذ خطوة الى الامام صوب إيجاد حل تفاوضي لمشكلة قبرص . وكما أشار الامين العام في بيانه الشفوي في المجلس قبل ستة أسابيع ، فقد كان ينتظر ردودا من الجانب التركي على بعض المسائل الرئيسية وهي الترتيبات الاقليمية والمشردين والحقوق والحريات الاساسية لمواطني قبرص .

وبدلا من الحصول على رد إيجابي من الجانب التركي طال انتظاره ، ماذا لدينا الآن ؟ لدينا ممارسة عقيمة في الخداع الفكري تحت قناع الاقتراح التركي الاخير بإجراء محادثات رباعية حول قبرص ، وهذه محاولة خبيثة ، دون نجاح ، للتستر على اخفاق تركيا في توضيح موقفها حيال المسائل الرئيسية .

علاوة على ذلك ، فإن هذا الاقتراح لا يشوه فحسب الطابع الحقيقي لمشكلة قبرص وهو الغزو والاحتلال ، إذ يخلو من الاشارة الى القرارات العديدة التي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الامن طوال ١٧ عاما من قيام هذه المشكلة الدولية التي لم تحل بعد ، بل ويتناقض بشكل مباشر مع الفقرة ٣ من قرار مجلس الامن ٥٥٠ (١٩٨٤) .

لذلك ، ونظرا للطابع الحقيقي لمشكلة قبرص وأبعادها ، سيكون من المناسب عقد مؤتمر يرأسه الامين العام وتشترك فيه حكومات الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن واليونان وتركيا وقبرص وكذلك الطائفتان في قبرص . وغني عن القول إن هذا المؤتمر لا يمكن عقده إلا بعد إرساء الاسس الضرورية وتقديم اقتراحات معقولة حول المسائل الموضوعية إلى الامين العام مما يتيح إمكانيات ملموسة لاحراز التقدم .

ليست هناك وصفة شاملة فعالة لحل النزاعات الدولية . غير أننا في محاولتنا للقيام بذلك ، من الاهمية القصوى أن نسترشد بالمبادئ الراسخة والمقبولة عالميا التي تضمن تطبيق العدالة وقبل كل شيء حقوق الانسان الاساسية والحريات الاساسية للافراد . وبالاسترشاد بتلك المبادئ التوجيهية فقط يمكننا أن نضمن أن تكون الحلول التي نلتمسها دائمة ومقبولة لدى المعنيين مباشرة والمجتمع الدولي بأسره .

وحيث أن الامم المتحدة هي القيّم الوحيد على أكبر مجموعة من المبادئ المقبولة عالميا والمكرسة في ميثاقها ، وبفضل تعزيز مصداقيتها وسلطتها ، فيتعين عليها إذن أن تضطلع بدورها عاجلا لا آجلا . هذا هو الاطار الذي نأمل فيه حل مشكلة قبرص الذي طال انتظاره .

إن الوجود غير الشرعي لجيش الاحتلال التركي في قبرص لا يمكن احتلاله بعد الآن . انه يرسخ ويديم انقسام دولة عضو ذات سيادة . ولا يمكن للامم المتحدة أن تظل غير مبالية بمحنة المشردين أو بالمأساة التي مر بها أقارب ٦١٩ ١ شخصا من المفقودين

الذين ينتظرون عبثا عاما بعد عام أن تتعاون تركيا في التحقق من مصير أحبائهم . ومن ضحايا الاحتلال المستمر لقبرص القبارصة اليونانيون في الجزء الشمالي من قبرص الذين تضاءل عددهم من ٠٠٠ ٣٠ في أعقاب غزو عام ١٩٧٤ الى ٥٧٦ نتيجة للمضايقات المستمرة والاضطهاد .

يشكل الاستيطان المستمر على نطاق واسع للمستوطنين الاتراك في أراضي قبرص المحتلة مصدر قلق عميق لجميع القبارصة ، اليونانيين والاتراك على حد سواء . إن تركيا ، بانتهاجها سياسة الاستعمار المتعجرفة في انتهاك استفزازي للقانون الدولي تسعى الى إحداث تغيير جذري في التكوين الديمغرافي لقبرص ، والى تشويه الارادة السياسية للقبارصة الاتراك ، والى السيطرة غير المباشرة على الدولة الاتحادية في المستقبل . لقد بلغ عدد هؤلاء المستوطنين رقما مذهلا يقدر ب ٠٠٠ ٨٠ مقارنة بعدد القبارصة الاتراك الذي يبلغ الآن ٠٠٠ ٩٠ .

وقبل يومين فقط قامت تركيا ، البلد الذي أمره مجلس الامن بسحب سفيره من الجزء المحتل من قبرص ، بموجب الفقرة ٢ من قراره ٥٥٠ (١٩٨٤) - والذي لم يقم بذلك حتى الآن - بتوقيع اتفاق مع النظام القبرصي التركي غير الشرعي "يلغي إجراءات السفر والجمارك" للمسافرين بين تركيا والجزء المحتل من قبرص . ويشكل هذا الاجراء انتهاكا آخر للفقرة ٣ من قرار مجلس الامن الآنف الذكر وينبغي النظر اليه بقلق عميق لانه يشجع تدفق المزيد من المستوطنين وكذلك إدماج قبرص المحتلة بتركيا تدريجيا .

وبالنظر الى ما تقدم ، ومع مراعاة أن حقوق الإنسان الاساسية والحريات الاساسية لمواطني قبرص تنتهك بصفة مستمرة نتيجة للاحتلال التركي المستمر ، يحدونا الامل والتوقع المشروع في أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده لمساعدة الامين العام في جهوده للاهتداء الى الحل وإعادة توحيد بلادنا .

إن الحقوق الطائفية هامة ، ولكنها لا يمكن أن تكون دافعا لإنكار الحقوق والحريات الفردية . كما لا يمكن تعزيز الحقوق الطائفية عن طريق انتهاكات القانون الدولي ولا بالاحتلال العسكري وزرع المستوطنين أو النقل القسري للسكان بغرض إنشاء مناطق متجانسة .

ومما يخفف من شدة خيبة أملنا حيال عدم إحراء التقدم في عملية المفاوضات الحالية أن نجد المجتمع الدولي يبدي الاهتمام بمشكلتنا ، وبلدانا معينة تمارس نفوذها لإيجاد الحل . ونعتقد أن هذا الحل لابد أن ينص على الامن المتكافئ للمواطنين فرادى من الطائفتين كلتيهما وللدولة الفدرالية . وهذا هدف يمكن تحقيقه من خلال جمهورية اتحادية منزوعة السلاح تخلو من القوات الاجنبية والمستوطنين الاجانب .

ونحن من جهتنا مصممون على مواصلة التعاون الوثيق مع الامين العام توخيا لحل ناجع وعادل وفقا لقرارات الامم المتحدة . ولنأمل أن يشرع الجانب التركي في نهاية المطاف في التعاون أيضا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل قبرص على كلماته الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل اليونان ، وأعطيه الكلمة .

السيد اكسارشوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، في البداية أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر حزيران/يونيه . إن مهاراتكم الدبلوماسية الممتازة وخبرتكم الواسعة تكفلان أن ينجز المجلس مهامه العظيمة بنجاح بموجب الميثاق وأن يضطلع بالمهام الحالية المطروحة عليه .

وأنتهز هذه الفرصة لتقديم آحر التهاني وأخلصها الى سلفكم في الرئاسة ، ممثل الصين ، السفير لي داويو ، على المهارة والقيادة اللتين أبداهما في ممارسته لمهامه في الشهر الماضي .

ولا يسعني إلاّ أن أعرب عن امتنان حكومتي العميق وتقديرها الخالص للامين العام على جهوده الدؤوبة والمتواصلة من أجل دفع حل عادل وقابل للبقاء لمشكلة قبرص . لقد كان صبره وتفانيه في مواجهة المصاعب والعقبات مثار إعجابنا . كما نعرب عن امتناننا لممثله الخاص في قبرص ، السيد كاميليون وممثله الخاص المناوب ، السيد فيسيل ، على إسهامهما القيم في عملية التفاوض الجارية . وأود أيضا أن أعرب عن التقدير لقائد القوة ، اللواء كلايف ملنر ، على الطريقة التي أنجز بها مهمته الدقيقة ، وكذلك الى أفراد القوة العسكريين والمدنيين على التفاني الذي تحلوا به إبان أدائهم لواجباتهم .

تشارك حكومتي بالكامل في وجهة النظر التي أعرب عنها الامين العام في آخر تقرير له بأن وجود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لايزال أمرا لا غنى عنه . ولهذا وافقت على تمديد ولاية القوة لمدة ستة شهور أخرى ، بعد أن أخذت علما بموافقة حكومة جمهورية قبرص في هذا الشأن ، ممارسة منها لحقها السيادي المطلق فيما يتعلق بهذا الامر .

وكما نعرف جميعا ، تقوم قوة صيانة السلم بمجموعة واسعة من المهام ، وكانت هناك حالات واجهت فيها مواقف حساسة أو صعبة . ويتيح هذا الفرصة لي لاكرر من جديد ، بالنيابة عن حكومتي ، التقدير الخالص لحكومات البلدان المساهمة بقوات لالتزامها المستمر بقضية السلم في قبرص ولتحملها عبئا ماليا جسيما لولاه ما كان لتلك القوة أن تشكل .

لقد كان اتخاذ المجلس للقرار ٦٨٣ (١٩٩٠) وتشكيل فريق غير رسمي لاصدقاء الرئيس ، فيما بعد ، بتنسيق من الممثل الدائم لإكوادور ، الذي اجتمع عدة مرات من أجل دراسة الطرق البديلة لتمويل القوة ، مبعث أمل لنا بقرب حل أزمة تمويل قوة

الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ولسوء الطالع لم يتحقق هذا ، وبالتالي ، لن يكون من الممكن السير في طريق بديل لتمويل تلك القوة قبل ١٥ حزيران/يونيه ، كما كان متوقعا في الفقرة ٣ من منطوق القرار ٦٨٣ (١٩٩٠) .

وتشاطر حكومتي الامين العام وجهة النظر التي أعرب عنها في الفقرة ٤٢ من تقريره (S/22665) بأن أفضل طريق لتمويل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على أساس متكافئ أكثر هو من خلال إسهام الامم المتحدة في نفقات القوة يمول من الانصبة المقررة ، ونأمل أن يتمكن المجلس في القريب العاجل من حل هذه الازمة المالية التي تواجه القوة لفترة طويلة .

واسمحوا لي مرة أخرى ، سيدي الرئيس ، بأن أكرر من جديد التزام حكومتي بالحفاظ على مستوى إجمالي إسهامها بالمبلغ التطوعي الحالي وهو ٠٠٠ ٨٠٠ دولار أمريكي في السنة حتى ولو كان النظام الجديد يخفض نصيبها المقرر الى مستوى أدنى .

لقد بلغنا نهاية فترة استعراض أخرى مدتها ستة أشهر ، لا تتسم بعدم تحقيق نتائج ملموسة فحسب ، ولكن أيضا بآفاق مخيبة للآمال في تحقيق أدنى قدر من التقدم صوب التسوية التفاوضية للمشكلة القبرصية .

في ٢٨ آذار/مارس ، في أعقاب المشاورات غير الرسمية ، أصدر رئيس مجلس الامن بيانا بالنيابة عن أعضاء المجلس ، ذكر فيه ، في جملة أمور ، أنه :

"يتفق أعضاء المجلس مع الامين العام في تقديره للحالة الراهنة ، بما في ذلك القضايا الرئيسية التي لاتزال بحاجة الى إيضاح قبل أن يستكمل الانتهاء من وضع إطار للمسألة وهم يشجعونه على مواصلة جهوده بما ينسجم مع ما اقترحه من خلال إبداء أفكار لتسهيل المناقشات" . (S/22415)

والامين العام ، في بيانه الى مجلس الامن في ٢٧ آذار/مارس ، ذكر المسائل الرئيسية التي يمكن استكشاف حلول ممكنة لها قبل أن يجتمع الطرفان على اتفاق محدد : التكيفات الإقليمية ، حرية الاستيطان ، الاشخاص المشردون ، ووظائف وهياكل الإدارة الفدرالية .

ومنذ ذلك الوقت ، عقدت الأمانة العامة جولة واحدة من المحادثات مع وفد تركي لم تبزغ منها أية عناصر تقدم . واقترحت تركيا ، بهدف صرف الانتباه عن عدم إحراز التقدم ، وهو ما خلقه موقفها في المباحثات ، عقد اجتماع رباعي تحت إشراف الأمين العام لمناقشة المشكلة . وقد رفضت حكومتي هذا الاقتراح ، الذي لا يعتبر جديدا ، لأنه يتناقض مع الهدف الأساسي للأمين العام ، الذي هو كما ذكر في بيانه الى مجلس الأمن خلال المشاورات في ٢٧ آذار/مارس :

"دعوة قادة الطائفتين للاجتماع معي للاتفاق على صياغة إطار إجمالي . إلاّ أنه من أجل تنفيذ ذلك ، ينبغي أن يكون الجانبان في نطاق الاتفاق بشأن كل جوانب الإطار" .

وكما نعرف جميعا ، ليست هذه هي الحال .

ومن ناحية أخرى ، زار رئيس الوزراء اليوناني ، السيد متسوتاكيس ، قبرص مؤخرا ، وترأس ، مع الرئيس فاسيليو ، اجتماعا خاصا للمجلس الوطني لقبرص بمشاركة زعماء جميع الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية . والبيان المشترك الصادر في أعقاب الاجتماع يطالب تركيا بأن ترد فورا ومباشرة وباقتراحات معقولة ، على المسائل الجوهرية التي أثارها الأمين العام .

ويقترح أيضا أن يعقد الأمين العام ، بعد التحضير المناسب ، الذي يتيح إمكانيات إحراز التقدم ، مؤتمرا ، تحت رئاسته ، وبمشاركة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ، واليونان وتركيا وقبرص ، وتدعى الطائفتان للمشاركة فيه . ويكون الغرض من المؤتمر مناقشة وحل جميع الجوانب الأساسية لمشكلة قبرص .

وكما قد يلاحظ الجميع ، هناك عنصران أساسيان في هذا الاقتراح : أولا ، يتعين على تركيا أن تجيب بأسرع ما يمكن على أسئلة الامين العام ، وثانيا ، أن يقوم الامين العام بعد ذلك بعقد المؤتمر تحت رئاسته وبمشاركة الاعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الامن . وهذان العنصران اللذان ذكرتهما للتو يؤكدان على تمسك حكومتي ، وحكومة جمهورية قبرص ، بالامم المتحدة وبأمينها العام كإطار وحافز لحل مشكلة قبرص .

وفي الوقت نفسه تبقى الحالة في قبرص دون تغيير . والخط العسكري المنيع الذي يقسم قبرص إلى جزئين بصورة مصطنعة ، يفصل بين الطائفة القبرصية اليونانية في الجزيرة التي تشكل ٨٢ في المائة من السكان ، والطائفة القبرصية التركية التي تشكل ١٨ في المائة من السكان ، وهما الطائفتان اللتان كانتا تعيشان مختلطتين قبل الغزو في عام ١٩٧٤ . والقبارصة اليونانيون البالغ تعدادهم ٢٠٠ ألف والذين أرغموا على الفرار من الشمال في أعقاب الغزو التركي ما زالوا لاجئين في بلدهم وما زالوا محرومين من ديارهم وممتلكاتهم . وفي الآونة الاخيرة ، بدأت الدولة القائمة بالاحتلال توزع بشكل غير قانوني "صكوك الملكية المحددة" لممتلكاتهم على أشخاص غير المالكين القانونيين .

ولا يزال جيش الاحتلال التركي ينكر حرية الحركة والاستيطان في قبرص على القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك على حد سواء ، في إنتهاك صارخ لقرار الجمعية العامة ٣٣/١٢ لعام ١٩٧٤ ، الذي قبلته تركيا وصادق عليه مجلس الامن في قراريه ٣٦٥ (١٩٧٤) و ٣٦٧ (١٩٧٥) .

والانتهاك الاخر الذي يمثل مصدر قلق عظيم بالنسبة لنا جميعا هو أن تركيا لا تزال توجه جهودها صوب تغيير الهيكل الديمغرافي للمناطق المحتلة في جمهورية قبرص . فعدد المستوطنين الاتراك الذي وضعوا في المناطق المحتلة ومنحوا بيوت وممتلكات اللاجئين المبعدين من القبارصة اليونانيين الذين يعتبرهم النظام اللاشرعي الآن غرباء ، وقد وصل إلى رقم مروع يبلغ ٨٠ ألف نسمة ، بالاضافة إلى ٣٥ ألف جندي تركي ، وهناك اليوم في المنطقة المحتلة من المستوطنين والجنود الاتراك أكثر مما

هناك من القبارصة الاتراك أنفسهم . وهذا التغيير ليس في صالح السكان القبارصة بمجموعهم ، إذا حكمنا من ردة فعل القبارصة الاتراك الذين اختاروا أن يهاجروا بالالاف بغية تجنب الاضطهاد على يد المستوطنين الاتراك والجيش التركي . وأذكّر المجلس بأن تركيا ، بتغييرها للهيكل الديمغرافي لقبرص ، لم تنتهك القرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة فحسب وإنما اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص في المادة ٤٩ على أن الدولة القائمة بالاحتلال لا ينبغي أن تقوم بنقل السكان إلى الاراضي التي تحتلها .

ومنذ يومين فقط بدأت تركيا بتنفيذ ما يسمى بالاتفاق مع الدولة المزعومة الذي ينص على إلغاء متطلبات جوازات السفر بين تركيا وتلك الاجزاء من جمهورية قبرص التي لا تزال تحتلها القوات العسكرية التركية . وفضلا عن التجاهل الواضح للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) و ٦٤٩ (١٩٩٠) ، من الواضح تماما أن هذا العمل يهدف أيضا إلى تسهيل استمرار سياسة تركيا المتمثلة في تغيير الهيكل الديمغرافي للمناطق المحتلة في جمهورية قبرص بجلب المستوطنين من تركيا .

إن المحنة المأساوية للمُحاصرين في المنطقة المحتلة من الجزيرة لا تزال تشغلنا ، حيث أنهم يرغمون تدريجيا على مغادرة ديارهم بفعل التمييز والمضايقة والاضطهاد من جانب قوات الاحتلال . إن عددهم ، كما يفيد الامين العام في تقريره إلى المجلس ، قد انخفض إلى ٥٧٦ نسمة ، مقابل الـ ٢٠ الف الذين كانوا موجودين في عام ١٩٧٤ بعد الغزو .

ولم يُحرز أي تقدم بشأن مسألة الاشخاص المفقودين الملحة . وبالرغم من اتخاذ عدد من قرارات الامم المتحدة وتشكيل اللجنة المعنية بالمفقودين في عام ١٩٨١ ، أدى الافتقار إلى التعاون من جانب الطرف التركي إلى طريق مسدود تماما . إن أسر وأقارب المفقودين البالغ عددهم ١٦٠٠ والذين لم يعرف مصيرهم حتى الآن ، يعيشون في عذاب يومي بشأن هذا المصير .

وقد أعرب المجتمع الدولي مؤخرا على نحو قاطع عن رغبته في أن يستند النظام العالمي الجديد إلى احترام سيادة القانون ، وخاصة القرارات الملزمة الصادرة عن الامم المتحدة . وقد لخّص الرئيس بوش هذا النهج الجديد عندما قال ما يلي :

"أمامنا فرصة لكي نضع لانفسنا ولاجيال المستقبل نظاما عالميا جديدا ، وهو عالم تحكم فيه سلوك الامم سيادة القانون لا قانون الغاب ، ونظام يمكن فيه للامم المتحدة ذات المصداقية أن تستخدم دورها في صون السلم للوفاء بوعد الآباء المؤسسين للامم المتحدة وبرؤياهم" .

وفي الوقت الذي تسوده دلالات على الامتثال الافضل لحكم القانون الدولي ومن ثم للآمال المتجددة للبشرية ، يبرز عدم تنفيذ تركيا لجميع القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة بشأن قبرص كاستثناء مخيف .

إن مشكلة قبرص مشكلة غزو واحتلال أجنبي لاراضي دولة عضو في الامم المتحدة ، ومن ثم فإنها تشكل في حد ذاتها مشكلة حادة للغاية لانتهاك حقوق الإنسان والحريات الاساسية . ولسنا نرى أي أمل في حل هذه المشكلة ما لم نحصل على تاكيدات بأن تنسحب القوات التركية المحتلة والمستوطنون الاتراك من قبرص وأن تحترم الحريات الاساسية في الحركة والاستيطان وحق الملكية بحيث يتمتع شعب قبرص في مجموعه بثمار التعاون والوحدة دون تدخل خارجي بأي شكل .

ختاما ، لا يسعني إلّا أن أعرب عن الامل في أن ترد إشارة في تقرير الامين العام المقبل عن بعثته للمساعي الحميدة والذي سيحين أوانه في الشهر القادم ، عن إحراز تقدم في إيجاد حل لمشكلة قبرص . ولكن هذا لن يتاتى إلّا إذا تعاونت تركيا بفعالية بتوضيح استعدادها للامتثال لجميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وستواصل اليونان بدورها تقديم دعمها الكامل للامين العام في تعاون وثيق مع حكومة جمهورية قبرص حتى تكون نتيجة بعثته ناجحة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل اليونان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو السيد عثمان إرتوغ الذي وجه إليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيان .

السيد إرتوغ (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود أن أشكركم وأشكر من خلالكم الاعضاء الآخرين في مجلس الامن لإتاحة هذه الفرصة لي لأخاطب المجلس بشأن تمديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لمدة ستة أشهر اخرى . وأود كذلك أن أهنئكم ، سيدي ، على تقلدكم رئاسة مجلس الامن لشهر حزيران/يونيه . وإنني على ثقة من أن مهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم ستلعب دورا كبيرا في التوجيه الناجح لمداولات المجلس . وأتوجه أيضا بالتهنئة إلى سلفكم ، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية ، على الاسلوب المقتدر الذي أدار به عمل المجلس أثناء شهر أيار/مايو .

لقد تسلمتُ مهامي بوصفي الممثل الجديد للجمهورية التركية لقبرص الشمالية قبل خمسة أشهر تقريبا ، في مرحلة بالغة الاهمية في العملية الجارية بحثا عن تسوية سلمية في قبرص . ويعرف الاعضاء جميعا أن الجانب القبرصي التركي كان منخرطا في سلسلة من المحادثات غير الرسمية مع المسؤولين في الامانة العامة للامم المتحدة خلال الاشهر الثمانية الماضية . ولقد ناقش الجانب القبرصي التركي ، إبّان هذه المحادثات غير الرسمية ، مع الامانة العامة للامم المتحدة جميع جوانب مسالة قبرص وتعاون معها في الجهد الرامي الى وضع مخطط متفق عليه . واستجاب الجانب القبرصي التركي للدعوة الواردة في تقرير الامين العام الاخير وفي البيان اللاحق الذي أدلى به رئيس مجلس الامن ، بنفس الروح البنّاءة . وعقد المزيد من المحادثات غير الرسمية مع الامانة العامة للامم المتحدة ، مستعرضا ومناقشا جوانب المسالة كافة . ولقد قدّم الجانب القبرصي التركي جميع التوضيحات والمؤشرات التي طلبتها الامانة العامة .

ولقد انصبّت جهودنا على تطوير عناصر مخطط من أجل اتفاق إجمالي . وسعينا الى تيسير عملية المفاوضات ضمن بعثة المساعي الحميدة للامين العام للامم المتحدة والاستفادة من الفرصة التي أتاحها اعتماد مجلس الامن للقرار ٦٤٩ (١٩٩٠) . إن دور الجمهورية التركية ، كدولة ضامنة والدعم الذي قدمته في هذه العملية ، قد لقيا ترحيب حكومتي ، كما أن الامين العام نوه بهما في تقريره الاخير .

لقد استهلّ الجانب القبرصي التركي هذه العملية بكل اخلاص وتمشيا مع مصلحته الحقيقية في السعي من أجل التقارب وإيجاد تسوية مقبولة للطرفين مع الجانب القبرصي اليوناني . وقمنا بذلك امتثالا لنص وروح القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) ، الذي يناشد الجانبين ، في جملة أمور أخرى ، أن يتعاونا على قدم المساواة ، مع الامين العام ، لاستكمال مخطط لاتفاق إجمالي في المقام الاول . ونرى أن القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) يُعَدُّ قرارا بارزا يعزّز من احتمال النجاح في نهاية المطاف لبعثة المساعي الحميدة للامين العام . فالقرار يُتَحددُّ بوضوح القواعد الاساسية لعملية المفاوضات ويؤكد على مساواة الجانبين في هذه العملية ، وكذلك في تحقيق تسوية فدرالية في المستقبل ، تقوم على ثنائية الطائفتين والمنطقتين . وتقرير الامين العام الصادر في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩١

يشرح هذه المبادئ الثابتة ويحدّد العلاقة بين الشعبين بوصفها علاقة "متكافئة سياسيا بين طائفتين" . وساقوم الآن بالاقتباس من هذا التقرير :

"إن بعثة المساعي الحميدة التي اضطلع بها في قبرص هي مع الطائفتين ؛ وتشترك الطائفتان على قدم المساواة في عملية تحديد الحل لمشكلة قبرص ؛ والتفاصيل المحددة للحلّ ينبغي أن تحظى بموافقة الطائفتين . إن قبرص هي الوطن المشترك للطائفة القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية التركية والعلاقة بينهما ليست علاقة بين أكثرية أو أقلية ، وإنما علاقة بين طائفتين في قبرص . إن حلّ مشكلة قبرص هي في اقامة دولة تتألف من طائفتين متساويتين سياسيا . فالهدف هو وضع ترتيبات دستورية لدولة قبرص تحكم العلاقات بين الطائفتين على أساس فدرالي يقوم على ثنائية الطائفتين فيما يتعلق بالجوانب الدستورية وثنائية المنطقتين فيما يتعلق بالجوانب الاقليمية" .

إن سعينا إلى إيجاد الحل المقبول لدى الطرفين يرتكز على المبادئ الاساسية هذه ، كما أن نهجنا يتوجه نحو الاهداف المكررة في بيان الامين العام .

لقد قدّمت الجمهورية التركية في الآونة الاخيرة اقتراحا بعقد اجتماع رباعي ، وبمشاركة الامين العام للامم المتحدة ، ويشتمل على الجانبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني ، وتركيا واليونان . إن حكومتي تؤيد هذا المقترح بوصفه وسيلة من شأنها توفير الزخم في عملية التفاوض وتسهل مهمة بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الامين العام .

وبدلا من اتخاذ موقف إيجابي حيال هذا الاقتراح ، انهمك الجانب القبرصي اليوناني واليونان في مناورات سياسية . وأثناء الزيارة الاخيرة التي قام بها رئيس الوزراء اليوناني لجنوب قبرص ، أدلى الجانب القبرصي اليوناني ببيان مناقض للاساس المتفق عليه في العملية التفاوضية . والواقع أن الجانب القبرصي اليوناني ، سعى بذلك البيان الى تحطيم الاساس نفسه الذي تقوم عليه العملية التفاوضية ، ألا وهو المساواة بين الجانبين . إننا نناشد الجانب القبرصي اليوناني أن يتخلى عن هذه

الأساليب غير المجدية وأن يعيد النظر بموقفه حيال الاقتراح الواقعي الرامي لعقد اجتماع رباعي بمشاركة الامين العام .

لقد أدّى الجانب القبرصي التركي أكثر من قسطه العادل في النهوض بالحلّ . إلا أن تسوية مقبولة لدى الطرفين لا يمكن أن تقوم على جهود وحُسن نية جانب واحد فقط . ينبغي على الجانب القبرصي اليوناني أيضا أن يحذو حذونا في إنعاش عملية المفاوضات المباشرة . وخلال هذه المرحلة الاخيرة من مراحل المسألة القبرصية ، فإن الردود التي وصلتنا من الجانب القبرصي اليوناني لا تزال مخيّبة جدا للآمال : ماذا فعل القبارصة اليونان أثناء هذه الفترة للمساهمة في جهود الامين العام للامم المتحدة ؟ الجواب واضح ! فمما يؤسف له أن الجانب القبرصي اليوناني فشل مرة أخرى ، في أن يَرُدَّ ، بأية طريقة إيجابية ، على جهودنا التوفيقية والبناءة في هذا الصدد .

بل على النقيض من ذلك ، اختار الجانب القبرصي اليوناني تصعيد أعماله العدائية ضد الشعب القبرصي التركي . وتصدر بيانات استفزازية للغاية يوميا تزيد من تفاقم الوضع وتعمق الريبة القائمة بين الشعبين . والمؤشرات تدل على أن القبارصة اليونان لا يكترثون بايجاد تسوية سلمية تفاوضية في قبرص . ويتجلى هذا أيضا في مستوى الحشد العسكري في الجنوب الذي وصل حدا يبعث على القلق ، مع إدخال منظومات أسلحة ذات تكنولوجيا متقدمة . وفي وقت من الاوقات ، بلغ الانفاق على التسلّح الجديد في الجنوب مبلغ ١,٤ مليون دولار يوميا . ويُعرب الآن وزير الدفاع القبرصي اليوناني ، السيد الونفيتس ، عن الثقة بأن قواته مستعدة لشن هجوم على قبرص الشمالية . إن التقارير الاخيرة التي أفادت عن نية الادارة القبرصية اليونانية في تخفيض الانفاق العسكري قد تم دحضها من جانب السيد الونفيتس نفسه الذي أعلن أن هدفهم يتجلى في شراء أسلحة متقدمة بنفقات أقل . وقبل فترة قصيرة جدا أعلن أن البرامج العسكرية الحيوية سوف تمضي حسب الخطط الموضوعة . وأعلن فيما بعد أن برنامجا جديدا للتسلح قد يُشرع فيه مع بداية ١٩٩٢ ويستمر حتى ١٩٩٥ . وستتم مشتريات الاسلحة الجديدة في ضوء تجربة حرب الخليج ، مما يعتبر دلالة واضحة على أن الجانب القبرصي اليوناني يسعى الى تحقيق زيادة نوعية أيضا .

ثمة عنصر آخر يضرّ باحتمالات المصالحة بين الجانبين يتمثل في إصرار الادارة القبرصية اليونانية عى الابقاء على السياسة التي طال عهدها والمتمثلة في عزل قبرص الشمالية عن بقية العالم . وكجزء من هذه السياسة تعرقل الادارة القبرصية اليونانية بكل وسيلة يمكن تصورها ، الصلات القائمة بين قبرص الشمالية والبلدان الاخرى في المجالات التجارية والثقافية والسياحية والاجتماعية والرياضية وغير ذلك من المجالات . إن ما جرى مؤخرا من احتجاز غير قانوني لسفينة شحن تركية ، مع طاقمها ، والتي اضطرتها أحوال الطقس بعد توقفها في ميناء فاما غوستا في قبرص الشمالية ، لان تطلب الملاذ في ميناء ليما سول في قبرص الجنوبية ، ليُعد خير مثال على ذلك . ويستاء الشعب القبرصي التركي من حقيقة أن عليه أن يكابد كل يوم حادثة جديدة ومكيدة قبرصية يونانية جديدة ترمي لحرمانه من حقوقه الانسانية الثابتة وحرياته الاساسية . إننا نتوقع من المجتمع العالمي أن يمنع هذه السياسات التقييدية التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني وأن يتجنب كونه أداة في تنفيذ مثل هذه الممارسات .

وبينما يديم الجانب القبرصي اليوناني الاجراءات غير الانسانية ضد قبرص الشمالية على النطاق الدولي ، فانه ، في الوقت نفسه يحاول أن يوسع ولايته لتشمل المنطقة العازلة بل حتى منطقة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . ومرة أخرى ، كانت قرية بايلا ، الواقعة في المنطقة العازلة ، وهي القرية المختلطة الوحيدة ، مسرحا لاستفزازات القبارصة اليونان . ويخضع سكان بايلا من القبارصة الاتراك لحصار فعلي ويواجهون ضغطا اقتصاديا ، فضلا عن الضغط الاجتماعي والثقافي من جانب القبارصة اليونان . وفي استعراض للصلف والتعصب الديني جرى مؤخرا ، اعترضت الادارة اليونانية اعتراضا شديدا على بناء منارة للمسجد القائم في القرية . وتمشيا مع سياسة العرقلة هذه ، حاولت الادارة القبرصية اليونانية أيضا منع توفير الخطوط الهاتفية لمنازل القبارصة الاتراك في القرية ، وبذلك حرمت السكان من حقهم في الاتصال .

والضغوط الاقتصادية المفروضة على القبارصة الاتراك الساكنين بايلا تزداد حدة من خلال التدابير العقابية التي تتخذ ضد من يتعاملون تجاريا مع القبارصة الاتراك . إن من يشترون بضائع من القبارصة الاتراك يجري القبض عليهم وتغريمهم ؛ وفي معظم الاحيان يتعرضون للإذلال في المحاكم ويعتبرون خونة إذا كانوا من القبارصة اليونانيين . وفي الآونة الاخيرة اعترضت الشرطة القبرصية اليونانية بعض الاجانب وقامت بتفتيشهم بشكل غير قانوني لمجرد الاشتباه في أنهم كانوا يحملون قمصانا تم شراؤها من صاحب متجر قبرصي تركي في بايلا . وأُلقي القبض على آخرين وأحيلوا إلى المحكمة لحيازتهم أسماكا وقواقع تم شراؤها من قبارصة أتراك . وقد تكون قبرص حالة فريدة في كونها مكانا تصبح فيه مخلوقات غير مؤذية كالقواقع موضوعا للجدل السياسي . وهذا يوضح المدى الذي سيذهب إليه القبارصة اليونانيون في التعبير عن مشاعرهم تجاه جيرانهم القبارصة الاتراك .

وفيما يتعلق بالحالة في بايلا ، أود أن أحيل أعضاء المجلس إلى الرسالة المؤرخة ٢٧ أيار/مايو ١٩٩١ والموجهة إلى الامين العام من السيد رؤوف دنكتاش ، والتي عممت في الوثيقة S/22688 ، وإلى الفقرتين ٣١ و ٣٢ من التقرير الاخير للامين العام عن عمليات قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، الوارد في الوثيقة S/22665 .

أثناء الانتخابات الاخيرة التي أجريت في الجنوب وبعدها ، استمعنا من الاحزاب السياسية القبرصية اليونانية إلى نوع الجدل البلاغي الذي لا يؤدي إلى أية تسوية أو مصالحة بين الشعبين في قبرص . والتصريحات التي أدلى بها زعماء الحزبين السياسيين الرئيسيين بعد الانتخابات تكفي للتدليل على المنظور الذي يرى من خلاله الجانب القبرصي اليوناني مسألة قبرص . لقد صرح أحد قادة الاحزاب السياسية بطريقة استفزازية بأن حل مشكلة قبرص يمر عبر "غيرنه" - وهي مدينة ساحلية تقع على الساحل الشمالي للجمهورية التركية لقبرص الشمالية . ورفض زعيم قبرصي يوناني آخر استمرار الضمانات الفعالة التي تنص على أمن الشعب القبرصي التركي . هذا علاوة على أن

القيادة القبرصية اليونانية واليونان قد استبعدتا صراحة المساواة السياسية للقبارصة الاتراك في أي اتحاد فيدرالي ينشأ في المستقبل ، مدعيتين بأن المساواة المعرب عنها في القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) تقتصر على مائدة التفاوض .

أما عدم توفر الإرادة السياسية لدى الجانب القبرصي اليوناني وعدم وجود تغير في السياسة العدائية الحالية حيال القبارصة الاتراك فهذا يتجلى أيضا في البيانات الاستفزازية التي تذكي مشاعر الكراهية تجاه الشعب القبرصي التركي . إن عدم استعداد الجانب القبرصي اليوناني للتصالح مع جيرانه القبارصة الاتراك والارتباط معهم بعلاقات غير قائمة على المواجهة هو السبب الكامن وراء الصعوبة التي نواجهها اليوم في عملية التفاوض .

ويعتقد الجانب القبرصي التركي أن إبداء حسن النية وإقامة الثقة المتبادلة ينبغي أن يكونا الاعتبارين الاساسيين في البحث عن تسوية تفاوضية . وبعد أخذ ذلك في الاعتبار قمنا بوضع مجموعة من الافكار في شكل تدابير لدعم الاستقرار يمكن استخدامها لتكملة مخطط لتسوية شاملة . هذه الافكار التي تروج لنهج غير قائم على المواجهة في الجزيرة وتتقصى امكانيات التعاون وبناء الثقة في مجالات مختلفة يمكن الاستفادة منها بتشجيع جميع الاطراف المعنية على تيسير جهود الامين العام الحالية . نتمنى أن يصدق عشمنا في أن يتخلى الجانب القبرصي اليوناني عن موقفه الرافض ، وأن ينظر بجدية في هذه الافكار التي أحيلت بالفعل إلى الامين العام .

في كل مرة يجتمع فيها مجلس الامن لبحث مسالة قبرص يكرر الممثل القبرصي اليوناني نفس المزاعم ضد الجانب القبرصي التركي . بل الواقع أن الممثل القبرصي اليوناني قدم للمجلس اليوم مثالا طبق الاصل على ذلك . أما ردودنا المفصلة على ادعاءاته التي لا أساس لها فيمكن الاطلاع عليها في بياناتنا ورسائلنا السابقة التي عممت في وثائق للامم المتحدة . وبالتالي لن أبدد وقت المجلس الثمين في الرد على تلك الادعاءات التي يعرفها الجميع .

وعلى سبيل التعليق الموجز على التقرير الحالي للامين العام عن عمليات صيانة السلم في قبرص (S/22665) ، أود أن أشدد على أن الإشارات المتكررة الواردة في

التقرير إلى الإدارة القبرصية اليونانية لقبرص الجنوبية على أنها "حكومة جمهورية قبرص" لا تتفق والحالة الواقعية والقانونية في الجزيرة . إن هذه الإشارات ليس من شأنها إلاّ أن تجعل القبارصة اليونانيين أكثر تعنتا ، ولن تكون حافزا لهم على التماس شراكة لاقتسام السلطة مع القبارصة الاتراك . هذا بالاضافة إلى أن العرض المضلل لبعض الحوادث التي وقعت في الجزيرة أثناء الفترة التي يغطيها التقرير تشوه ذلك التقرير الذي لولا ذلك لاتسم بالتوازن . وثمة عنصر آخر ينتقص من توازن التقرير ، هو عدم الإشارة إلى جهود إعادة التسلح التي ينخرط فيها الجانب القبرصي اليوناني ، مما يشكل خطرا رئيسيا على أمن القبارصة الاتراك . وسنقدم تعليقاتنا المفصلة على التقرير إلى المسؤولين المختصين في الامم المتحدة في الوقت المناسب .

وإذ أنتقل إلى مسألة تمديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، أود أن أؤكد مرة أخرى أن القرار الذي اتخذه مجلس الامن توا غير مقبول لدى الجانب القبرصي التركي للاسباب التي بيّناها في اجتماعات مجلس الامن السابقة بشأن هذه المسألة . إن أي قرار يشير إلى الإدارة القبرصية اليونانية على أنها "حكومة قبرص" يعد غير مقبول لدى الجانب القبرصي التركي ، لأن مثل هذه القرارات تتجاهل الواقع القائم في قبرص وتحاول إلغاء مبدأ المساواة بين الجانبين .

إلاّ أن حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، على الرغم من رفضها للقرار الحالي ، تميل إلى قبول وجود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على أراضيها ، على نفس الاساس المذكور في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ . وبالتالي فإن موقفنا ما زال يتمثل في أن مبدأ ونطاق وطرائق وإجراءات التعاون بين سلطات الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لن تستند إلاّ إلى القرارات التي تتخذها حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وحدها .

وفي هذا الصدد أود أن أوضح أن الولاية الحالية للقوة لا تتماشى مع التغير الجذري في الظروف والاوضاع السائدة اليوم . وعلى ضوء الواقع الحالي في قبرص والنهج

الجديد المفصح عنه في القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) ، نعتقد أن من الضروري إعادة تقييم ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وهذا لن يكون استجابة للظروف السائدة فحسب ، بل وسيتماشى مع القرار بالتوصل إلى تسوية قائمة على المساواة بين الطرفين .

قبل أن أختتم بياني أود أن أعرب مجددا عن تأييد حكومتي لاستمرار بعثة الامين العام للمساعي الحميدة التي كلفه بها مجلس الامن . لقد تعاونّا إلى أقصى حد مع الامين العام وسنواصل القيام بذلك وفقا للمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) ، بغية التوصل بحرية إلى تسوية يقبلها الطرفان وتماشيا مع ذلك القرار ، نحث القبارصة اليونانيين على أن يحذوا نفس الحذو ، وأن يغتنموا الفرصة الراهنة لاستئناف المفاوضات المباشرة على قدم المساواة .

أخيرا ، نثني على الجهود والاسهامات القيّمة للممثل الخاص للامين العام في قبرص ، السيد أوسكار كاميليون ، والسيد غوستاف فيسل . ونثني أيضا على وكيل الامين العام السيد ماراك غولدينغ وقائد القوة اللواء كلايف ملنر لما بذلاه من جهود دؤوبة في إدارة أعمال قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر السيد إرتوغ على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل تركيا ، وأعطيه الكلمة .

السيد اكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، يسعد وفد بلادي أن يراكم ـ الممثل الدائم لبلد تربطه بتركيا أفضل العلاقات ـ تترأسون أعمال المجلس هذا الشهر . وإنني لعلى يقين بأن مجلس الامن في ظل قيادتكم القديرة سينجز مهامه بفعالية كبيرة . أود أيضا أن أعرب عن إعجابنا بالسفير لي داويو ممثل الصين للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس أثناء الشهر الماضي .

إننا نعايش مسألة قبرص منذ أواخر عام ١٩٦٣ . وعلى مدى هذه الاعوام الـ ٢٨ ظلت هذه المشكلة المستعصية تدور حول السؤال المركزي التالي : كيف يمكن للطائفتين

القبرصيتين أن تحسما خلافاتهما وأن تتعاونا من أجل وضع حد لانقسام قبرص الذي دام ٢٨ عاما ، وإقامة جمهورية قبرص الشرعية الحقيقية ؟

وجاء مجلس الامن بحكمته وأنار لنا الطريق . ففي قراره ٦٤٩ (١٩٩٠) الذي اتخذ بالاجماع في آذار/مارس من العام الماضي أعلن أن حل مشكلة قبرص ينبغي أن يؤدي إلى إنشاء اتحاد فيدرالي يتألف من طائفتين ومن منطقتين . وبيّن المجلس أن الشعبين اللذين يعتبران قبرص وطنا لهما يجب أن يتفاوضا بحرية على حل يقبله الطرفان . وشدد المجلس على المساواة بين الطائفتين ، وطلب إلى الجانبين التعاون مع الامين العام بغرض إنجاز مخطط لاتفاق شامل ، ودعا الاطراف المعنية إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الحالة .

لقد أيد القبارصة الاتراك القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) تأييدا كاملا . كما امتثلوا امتثالا صارما لاحكامه . وعمل القبارصة الاتراك بشكل وثيق وبطريقة غير رسمية منذ عدة أشهر مع الامانة العامة من أجل الإسهام في استكمال المخطط المجمل لتسوية شاملة كما يطالب بها القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) . وقد طرحت أفكار جديدة عديدة وأعيد النظر في العديد من المواقف القديمة للمساهمة في سد الفجوة التي تفصل بين الطرفين .

وقد شجعت حكومة تركيا بنشاط وأيدت بالكامل النهج البناء الذي التمسه الجانب القبرصي التركي إزاء المسائل الصعبة التي كان يتوجب معالجتها خلال هذه العملية . وفي الواقع ، شارك مسؤول رسمي رفيع المستوى من وزارة الخارجية التركية بصفة غير رسمية في هذه العملية بهدف مساعدة الامين العام في مهمته الحساسة هذه .

ونتيجة لهذه الجهود ، اضطلع الجانب القبرصي التركي بمسؤولياته بمقتضى القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) وطرح أفكارا مفصلة حول النقاط الرئيسية الثماني لإطار الاتفاق الشامل . ونظرا للطبيعة المعقدة لمسالة قبرص وللمعاناة الاليمة التي مر بها الشعب القبرصي التركي في الماضي ، تعد الافكار الواردة في الورقات غير الرسمية للجانب القبرصي التركي منصفة وبناءة وواقعة وتمثل أساسا سليما للمحادثات بين الطائفتين التي ستستانف في وقت مبكر .

وخلال هذه الفترة التي بذل فيها الجانب القبرصي التركي جهدا حثيثا لم نلمس أي تعاون من الجانب القبرصي اليوناني . ويتجسد موقف القبارصة اليونانيين المذبذب إزاء القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) أيضا في عدم تعاونهم مع جهود الامين العام المبذولة من أجل سد الفجوة التي تفصل بين الطائفتين . ولم يقدم القبارصة اليونانيون مقترحات جديدة ولا أفكارا جديدة . ونتيجة لهذا الموقف السلبي الذي اتخذه القبارصة اليونانيون فإن آفاق استئناف المحادثات بين الطائفتين في وقت مبكر لا تبدو مشجعة .

وللتغلب على هذه العقبة اقترح الرئيس التركي أوزال مؤخرا اجتماع قمة بين الزعيمين القبرصيين ورئيسي دولتي أو حكومتي البلدين الام تركيا واليونان . ويشترك في هذه القمة الرباعية الامين العام في إطار مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها .

ومن المؤمل أن تكسر هذه القمة الجمود الحالي وتمكّن من بدء السعي من جديد الى إيجاد حل . ويؤسفني أن أقول إن اليونان والقبارصة اليونانيين تسرعوا ورفضوا هذا الاقتراح الذي كان يرمي الى التغلب على الجمود الناجم مباشرة عن الموقف اللاتعاوني للجانب القبرصي اليوناني .

استمعنا قبل بضع دقائق الى السيد ارتوغ ، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص ، الذي أشار الى عدد من المضايقات التي يضطر القبارصة الاتراك الى تحملها يوميا بسبب العداء الذي يكنه لهم القبارصة اليونانيون . وتعد الاعمال العدائية هذه انتهاكا صارخا للفقرة ٥ من القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) التي تطالب الطرفين بالامتناع عن القيام بأعمال قد تؤدي الى تفاقم الحالة .

إلاّ أن العداء المتأصل الذي يبديه القبارصة اليونانيون إزاء جيرانهم القبارصة الاتراك في الشمال ينتهك القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) بطريقة أعمق . فالهدف من هذا القرار إتاحة إمكانية إقامة جمهورية اتحادية في قبرص . هل من الممكن أن يقام اتحاد بين شعبين ودولتين يبديان هذا القدر من الحقد والكراهية أحدهما إزاء الاخر ؟ وكيف يمكن أن نتصور أن هذا العداء يمكن أن يؤدي الى إنشاء دولة اتحادية تقوم على المساواة والاحترام والتقدير المتبادلين ؟

كنا نأمل أن تحاول اليونان كبح العصبية القومية لدى القبارصة اليونانيين ومن ثم الإصغاء الى نداء الامين العام الذي ناشد في تقريره (S/21393) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ الدولتين الضمينتين بأن تلعب دورا بناء في تهيئة الظروف التي من شأنها أن تيسر التوصل الى حل . وفي هذا الصدد ، كانت الزيارة الاخيرة التي قام بها رئيس وزراء اليونان ، السيد ميتسوتاكيس لجنوب قبرص مخيبة للآمال . فبدلا من أن يدعو السيد ميتسوتاكيس الى الاعتدال والمصالحة شجع القبارصة اليونانيين على الانغماس في مشاعرهم القومية التي توغر الصدور . ومن المحزن أن نرى هذه الزيارة التي كان يمكن أن تمثل نقطة تحول تاريخية تتحول الى زيارة ستصبح سريعا في طي النسيان .

إن وفدي ، إذ ينتقل الى القرار الذي اتخذه المجلس للتو ، لا يمكن أن يقبل الإشارة الى "حكومة قبرص" للسبب الذي شرحه ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص والذي لن أكرره . بيد أن حكومتي لا تعترض على تمديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى .

وقبل أن أختتم بياني ، أود أن أؤكد من جديد تاييد تركيا الكامل لجهود الامين العام من أجل إيجاد حل عادل ودائم لمسالة قبرص . فقليل ، هم الذين يعرفون خلفية مسالة قبرص وتعقيداتها مثلما يعرفها الامين العام . وإننا نقدر تقديرا كبيرا نزاهته وإنصافه وندرك تفانيه في مهمته . وسنستمر في العمل بشكل وثيق معه من أجل التوصل الى الاهداف المحددة في القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) .

ونود أن نعرب عن تقديرنا للسيد أوسكار كاميليون ، ممثل الامين العام في قبرص ، على جهوده الحثيثة من أجل التغلب على الخلافات بين الشعبين القبرصيين . كما نود أن نشكر السيد فايصيل على الخدمات القيمة التي قدمها الى الامين العام لدعم مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها . وأخيرا ، نود أن ننوه بالعمل الدؤوب الذي تقوم به قوة الامم التحدة لصيانة السلم في قبرص والكفاءة التي يتحلى بها قائدها صديقنا الحميم الجنرال ملنر .

واسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أدلي ببعض التعقيبات حول بعض الامور التي أشار اليها المتحدثان اللذان سبقا السيد إرتوغ .

أولا ، أود أن أعقّب بإيجاز على المقترحات الواردة في البلاغ المؤرخ ٨ حزيران/ يونيه ١٩٩١ الصادر عما يسمى بالمجلس الوطني لقبرص . يتالف هذا المجلس من زعماء الاحزاب السياسية القبرصية اليونانية . وقد حضر هذا الاجتماع رئيس وزراء اليونان ، السيد ميتسوتاكيس ، ووزير خارجيتها ، السيد ساماراس .

إن الاقتراح المتعلق بعقد مؤتمر دولي بحجة تعزيز عملية السلم لا يمكن النظر اليه بجدية لأن الاقتراح اليوناني/القبرصي اليوناني انتهاك صارخ للقرار ٦٤٩ (١٩٩٠) الذي يقضي بالمساواة الكاملة بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين .

والاقتراح يدعو الى عقد مؤتمر تحضره "حكومة قبرص" وممثلو القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين الى جانب جهات أخرى . وهذا من شأنه أن ينتهك المساواة بين الجانبين إذ سيمثل القبارصة اليونانيون مرتين في المؤتمر - مرة بصفتهم يمثلون القبارصة اليونانيين وأخرى تحت ستار حكومة قبرص .

ولا أجد ضرورة الى أن أذكر بأن حكومة قبرص كما ينص عليها دستور قبرص لعام ١٩٦٠ غير قائمة منذ ٢٨ عاما في أعقاب الطرد الإجباري للقبارصة الاتراك من حكومة قبرص . ومنذ ذلك الحين ، انتزعت حكومة قبرص المزعومة هذا اللقب ، والكل يعلم أنها تمثل القبارصة اليونانيين ليس إلا وتمارس السلطة القضائية على جنوب الجزيرة فقط . ونظرا لذلك ، لن توافق تركيا ولا الجمهورية التركية لشمال قبرص على الجلوس الى الطاولة مع حكومة لا تتمتع بشرعية دستورية .

وإن واضعي الاقتراح اليوناني/القبرصي اليوناني يعلمون أن فكرة المؤتمر التي تنطوي على مشاركة غير متكافئة لم تكن تمثل نقطة انطلاق لأنها تتناقض مع القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) ولأنها تحاول أن تحصل على الشرعية لإدارة تنتحل إسم حكومة قبرص . ومن الواضح أن الاقتراح كان مناورة تكتيكية ولا يستاهل النظر فيه بجدية .

ومن ناحية أخرى ، فإن الاقتراح الذي طرحه الرئيس أوزال والداعي الى اجتماع قمة رباعية يتفق تماما مع القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) ومهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام . فهو يدعو الى حضور الأمين العام ذاته بالإضافة الى الجانبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني في اجتماع القمة . كما يدعو الى مشاركة البلدين الأم اللذين طلب اليهما الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ بوصفهما الضامنين تيسير التوصل الى حل .

إن الانزعاج الذي أعرب عنه الجانب الجالس في الطرف الآخر من الطاولة إزاء إدخال أنظمة جديدة تيسر القيام بزيارات لا تتجاوز ثلاثة أشهر بين تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص أمر لا مبرر له على الإطلاق .

إن الإجراءات التي اتخذت إنما تعتبر انسجاما مع الاتجاه الجديد الذي ظهر في أوروبا وفي أماكن أخرى من العالم للحد من الإجراءات المتبعة على الحدود الى أدنى مستوى ممكن لتشجيع اتصالات أكبر فيما بين الامم . ويجدر التنويه بأنه قبل سبع سنوات رفعت حكومتي الإجراءات المطلوبة من المواطنين اليونانيين للحصول على تأشيرات الدخول لزيارة تركيا . وكان هذا بمثابة لفتة صداقة للتقريب فيما بين الامتين . ومنذ ذلك الوقت ، تزايد عدد السواح اليونانيين في تركيا بدرجة كبيرة . ويؤسفني أن أقول إن حكومة اليونان لم تقابل ذلك بلفتة مماثلة ، ولاتزال تطلب تأشيرات دخول من المسافرين الاتراك الى اليونان .

وأخيرا ، بعد الاستماع الى ممثل القبارصة اليونانيين ، تذكرت السلالة الملكية الاوروبية ، التي قيل إنها لم تتعلم أي شيء ولم تنس شيئا . في كل ستة اشهر نستمع الى نفس الادعاءات القديمة ضد الجانب التركي ، والإشارة الى تركيا والجمهورية التركية لقبرص الشمالية بطريقة توحي بإمكانية إحلال واحدة محل الاخرى في محاولة متعمدة لإثارة البلبلة والتضليل . وإنني أتوقع أن يكون المجلس قد سئم الاستماع الى هذه المهاترات الطنانة ، ولن أضيّع وقت الحاضرين بتكرار دحضنا للادعاءات الكاذبة التي يوجهها القبارصة اليونانيون . وكل ما أود أن أقوله هو إنه بدلا من محاولة تشويه سمعة تركيا ، ينبغي أن يركز القبارصة اليونانيون بصورة أفضل على أساليب التعاون مع جيرانهم القبارصة الاتراك حتى ينتهي انقسام قبرص ، الذي يجب أن يتحمل مسؤوليته القبارصة اليونانيون ، بطريقة مشرفة وسلمية .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل تركيا على كلماته الرقيقة التي وجهها اليّ . وأعطي الكلمة الآن لممثل قبرص .

السيد مافروماتيس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أولا وقبل كل شيء ، أود أن أذكر الاعضاء بأنني لم أقل أي شيء ضد القبارصة الاتراك . بل إنني لم أذكر حتى كلمتي "القبارصة الاتراك" خلال كل كلامي . ولكنني أعتقد أنه من الضروري أن أقرأ مرة أخرى المادتين ٣٧ و ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن .

المادة ٣٧ تشير الى حق الدول الاعضاء في الامم المتحدة في المشاركة في مناقشات المجلس . ومن ثم فنحن نشارك . وكل البلدان ، وبالاخص تركيا ، يتعين عليها أن تحترم وتقرأ وتتعلم وتطيع وتنفذ قواعد النظام الداخلي .

وبموجب المادة ٣٩ ، قد يوجه مجلس الامن دعوة الى أعضاء الامانة العامة - وهذه ليست هي الحال - أو الى أشخاص آخرين يعتبرهم مختصين لهذا الغرض ، لتزويده بالمعلومات أو لتقديم مساعدة أخرى في دراسة المسائل التي تدخل في اختصاصه . وإن المساعدة التي تلقاها المجلس من المتكلمين السابقين كانت بمثابة تكرار . إن الجمهورية التركية لقبرص الشمالية - وهذا كيان غير شرعي مزعوم - لديها ممثل . وإنني مجرد شخص مزيف ، وأعضاء المجلس بقبولهم زيفي يعتبرون مشاركين في هذا الزيف .

وهذا الشخص الذي جاء "للمساعدة" ، قد أكد من جديد ، بما يتناقض مع نص قرارات المجلس ، إنه يمثل بلدا ، جمهورية ، الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . ولكنه بدلا من مطالبته ومطالبة بلده ، الذي أنشأته تركيا ، بوضع حد للكيان غير الشرعي ، فإننا نستمع الى هذا المتكلم ، الذي يقول بكل فخر إننا ، ونحن بلد صغير ، نذكره بالامبراطورية التي يتقمصها بلده الآن ، وإننا ينبغي أن ننحني لهم ، وإنهم بتجاهلهم للقانون الدولي وحشدهم للجنود على أرضنا ، إنما يحرموننا من السيطرة على الجزء الذي يحتلونه من أرضنا . ونتيجة لذلك ، فقدنا حقوقنا وقد قيل مسبقا إنه لم يتعلموا من درس الكويت . وأمام أعينكم الآن برهان ساطع على تلك الحقيقة .

وأود الآن أن أدلي ببضع نقاط صغيرة . لقد قيل إننا لم نقدم مقترحات جديدة . وفي الواقع ، لقد أجرينا اتصالات قليلة جدا مع الامين العام أثناء الثمانية أو التسعة شهور الماضية . والسبب في ذلك معروف لكل فرد منكم هنا . لم يكن مطلوبا منا أن نفعل ذلك . وكل ما كانوا يفعلونه هو التفاوض مع تركيا . وأخيرا انضم القبارصة الاتراك . كانت هذه هي الاحداث الحقيقية . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الإشارة الى القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) تعتبر أمرا غريبا . فهم يحاولون تفسير ذلك القرار بطريقتهم

الخاصة ، متناسين أن نفس السبب الذي من أجله صدر ذلك القرار - الذي يكرر من جديد القرارات السابقة - هو إبلاغهم بأمرين : أولا ، أنهم ليس لهم الحق في تقرير المصير ؛ وثانيا ، أن الأمين العام له الحق في تقديم مقترحات . والآن يحاولون أن يكونوا المحكمين الوحيدين والمفسرين الوحيدين لذلك القرار ، الذي يعتبر جزءا من سلسلة من القرارات ، وأن يقولوا لنا إننا ننتهكه لأننا نقدم اقتراحا ينتهك ما يسمونه بالمساواة . والمساواة إنما تتعلق بعملية المفاوضات المتصلة بالمحادثات بين الطائفتين ، لأنه لا يمكن المساواة بين بلد وطائفة - وليس هناك شك في هذا - في أي مكان يحدث هذا .

وفيما يتعلق بزيارة رئيس وزراء اليونان ، السيد ميتسوتاكيس ، أود أن أفرق بجلاء بين الدعوة الموجهة الى رئيس وزراء بلد أيد باستمرار وجود جمهورية قبرص ذاته وتعاون بالكامل مع الامم المتحدة فيما يتعلق بالسعي من أجل إيجاد حل للمشكلة ، والزيارات السابقة التي تلقيناها من بلد فاتح - سواء قام بها رؤساء وزراء أو أشخاص آخرون مهما كانت تسميتهم . يوجد في الواقع خلاف جوهري . لقد جاءوا بوصفهم فاتحين . وسيغادرون ذلك البلد الذي يحتلونه بوصفهم فاتحين بطريقة مخزية .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل اليونان .

السيد اكسارشوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أستميحكم العذر سيدي الرئيس ، لأنني أشعر بأنني مضطر للرد على بضع نقاط أثارها الزميل التركي .

أتناول أولا وقبل كل شيء الزيارة الاخيرة التي قام بها رئيس وزراء اليونان لقبرص والقرار الاخير الذي اتخذه المجلس الوطني لقبرص بمشاركته . لقد كان الامل يراودني شخصيا بأنه بعد رد فعل الحكومة التركية العاجل الاول في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، سيقوم ممثل تركيا بدراسة متانية وبضبط نفس لمحتوى بيان المجلس الوطني لقبرص . ولسوء الطالع ، يبدو أنه لم يتمكن من التخلي عن نمطه المعتاد . بيد أنه عندما يفعل ذلك ، سيدرك أن الاقتراحات الواردة في البلاغ لا توضح فحسب الإطار الذي

قامت عليه مبادرة الامين العام ، ولكنها تقوم أيضا على تلك المبادرة وتستهدف تسهيل تطبيقها وتنفيذها . وهذا تشبته حقيقة أن البلاغ يرجو الامين العام أن يعقد مؤتمرا وأن يترأسه وأن يشترك الاعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الامن فيه . وإذا كان هناك شيء يثير الخلط في مهمة الامين العام ، وبالتالي في قرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) ، الذي يصر زميلي التركي على الاستشهاد به بصورة انتقائية ، فإنه الاقتراح التركي بعقد اجتماع رباعي لا يمت بصلة بحكم طبيعته ، الى العملية الجارية حتى الان . وعلى العكس من ذلك ، لا يسع أي فرد إلا أن يدرك أن ما هو مطلوب أساسا في قرار المجلس الوطني هو أن يرد الجانب التركي على الطلب المستمر من جانب الامين العام بتوضيح موقفه بطريقة ملموسة ومحددة فيما يتعلق بالتعديلات الإقليمية واللاجئين . وهذا سيمكن الامين العام من أن يطلب ، من خلال تقريره الى مجلس الامن ، الدعم النشط من جانب أعضائه الدائمين لدفع عملية السلم قدما بطريقة حاسمة بعقد مؤتمر تشارك فيه جميع الاطراف المعنية مباشرة .

كما ينبغي أن نذكّر بأن قرار المجلس الوطني لا يؤكد من جديد على أن الحل المرجو ينبغي أن يستند الى قرارات مجلس الامن والاتفاقات الرفيعة المستوى ، بل ويؤكد أيضا بشكل قاطع على اقتراحات الجانب القبرصي اليوناني بشأن حل شامل يقوم على اتحاد ذي طائفتين ومنطقتين ومنزوع الصبغة العسكرية .

وبما أنني أتكلم ، وحيث أن ممثل تركيا يود دائما أن يستشهد بقرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) ، قد يكون من المفيد أن أذكّر بأن ذلك القرار قد اعتمد بناء على طلب الامين العام الى مجلس الامن بعد العقبة التي خلقها السيد دنكتاش في شباط/فبراير ١٩٩٠ عندما طالب بالاعتراف بوجود شعبين في جزيرة قبرص وبالحق المنفصل لتقرير المصير للطائفة القبرصية التركية .

وفي تقرير الامين العام الى مجلس الامن بشأن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص في ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ ، ذكر أن إصرار السيد دنكتاش على استخدام لفظة "طائفتين" بأسلوب يجعلها مرادفا لعبارة "شعبين" ، لكل منهما حق منفصل في تقرير المصير ، قد خلق عقبة ذات طابع جوهري أثارت الشكوك حول ولاية الامين العام للمساعي الحميدة التي أوكلها اليه مجلس الامن . وبالتالي ، فيما يتصل بأساس المحادثات ، قام مجلس الامن الذي توجه اليه الامين العام طلبا للمشورة ، برفض هذه المحاولة لتغيير أساس المحادثات بقراره ٦٤٩ (١٩٩٠) . وهذا القرار نفسه يؤكد من جديد على جميع قرارات الامم المتحدة السابقة بشأن قبرص ويعيد التأكيد في الفقرة الاولى من المنطوق على الحيلولة دون اتحاد قبرص كليا أو جزئيا مع أي بلد آخر وأي شكل من أشكال التقسيم أو الانفصال ، وبذلك فهو يكرر ويؤكد قراري مجلس الامن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) ، اللذين يعلنان أن الإعلان الانفرادي بالاستقلال القبرصي التركي غير قانوني ويطالبان بسحبه .

وأخيرا ، أود من خلالكم ، سيدي الرئيس ، أن أسأل ممثل تركيا هل إن حكومته ، بقبولها قرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) ، يمكن أن تقبل في الوقت نفسه جميع القرارات الاخرى ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة بشأن قبرص ، بما فيها قرار الجمعية

العامة ٣٣١٢ (د - ٣٩) ، الذي كانت قد قبلته تركيا منذ ١٦ عاما والذي ي
جملة أمور ، على انسحاب قواتها وعودة اللاجئين واحترام استقلال جمهور
وسيادتها وسلامتها الإقليمية . وإذا ما حصلنا منه على رد إيجابي فإنني أ
لابد من إبلاغ الامين العام بذلك على الفور .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لممث

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لد
واحدة قصيرة . يجدر بممثل القبارصة اليونانيين أن يلتزم الحذر في لغته ا
مجلس الامن . إن اللغة التي يستخدمها ضد جيرانه تفتقر دائما الى اللياقة
تكون مقهورة وفاحشة . وهذا لن يحقق له شيئا . إن المسألة قيد البحث الآن
إنشاء جمهورية قبرص الاتحادية . وهذا لن يتسنى إلا عندما يتعلم القبارصة ا
احترام القبارصة الاتراك ومعاملتهم كانداد لهم .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لم يعد هناك
آخرون . بذلك يختتم مجلس الامن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج
أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠